

المجتمع الجزائري بين التحديث المفروض والتحديث المطلوب

الأستاذ سليمان دحماني

جامعة مولود معمري تيزي وزو

تمهيد

شكل التحديث تحديا واضحا للمجتمع الجزائري التقليدي، لأنه نشأ أولا في ظل سيطرة قوى أجنبية غازية، ثم لأن التحديث يحمل في ذاته قيم تستدعي التحول والتغير الشامل في جميع المجالات. سوف نقوم هنا بتحليل جوانب التحديث في فترة الاستعمار، أي التحديث المفروض، ثم بعد الاستقلال، أو ما نستطيع أن نطلق عليه اسم التحديث المطلوب. ولكن قبل ذلك يجدر بنا شرح المعاني المختلفة "للتحديث".

أولا: معنى التحديث

يمكن تعريف "التحديث" من منظورات مختلفة، لأن هذه الظاهرة العالمية ارتبطت أولا بحدث تاريخي معين وبإقليم جغرافي محدد. كما أن هذه الظاهرة تعبر في جوهرها عن استراتيجيات يجب على أي مجتمع الأخذ بها حتى يواكب حركة التحول العالمي الشاملة، وتعتبر كذلك عن جملة من الديناميكيات التي تقع في المجتمع جراء تطبيق تلك الإستراتيجيات.

فمن وجهة النظر التاريخية هو: "مجموعة من التغيرات المعقدة جدا التي تؤثر على جميع المجتمعات الإنسانية، وإن بطريقة متفاوتة وبناء لأوليات انتشار متنوعة جدا اعتبارا من القرن السادس عشر وانطلاقا من أوروبا الغربية." (1)

فالتحديث حسب هذا التعريف هو ظاهرة عالمية بدأت أولا في أوروبا الغربية التي شكلت المركز الذي منه انتشرت إلى مختلف دول العالم. وانطلاقا من هذا

المنظور العام (التاريخي)، حاولت الدول النامية تعريف التحديث من منظورها الخاص.

أما من منظور الدول النامية: " هو تلك العملية التي يتحقق بها تحول الاقتصاد من زراعي متخلف إلى صناعي خدمي متقدم، وتتحول بها النظم والأنساق الاجتماعية في اتجاه تلك التي تعرفها منطقة الحضارة الأوروبية الغربية، وتتطور به الحياة أو نوعيتها بمعنى أدق إلى مستويات أفضل (...). وبخاصة بالنسبة للتعليم والأحوال الصحية، والإسكان وغيرها. ويتم ذلك بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي عادة." (2)

فالتحديث حسب هذا المنظور، هو عملية تحول اقتصادي اجتماعي تحاكي تلك التحولات التي وقعت في أوروبا، وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة باستخدام مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي .

وينظر علم الاجتماع العام إلى التحديث على أنه عملية تمايز (Differentiation) وعقلنة (Rationalisation).

فالتمايز يعني "الانتقال من المجتمع ككلية روحية منصهرة ومتجانسة إلى المجتمع كمجموعة بنيات متواكبة ومتراتبة في إطار دينامية لا متناهية من التمايز والاستقلال النسبي للمجالات وتمايز الفئات الاجتماعية وتقسيم العمل." (3)

ومن نتائج هذه العملية، أن كل مجال في جسم المجتمع مثل مؤسسة الجيش، والحزب السياسي، والمدرسة، يصبح يشكل نسقا فرعيا ويضطلع بالوظيفة الاختصاصية المستتدة إليه.

أما العقلنة، فتعني "التنظيم والتنسيق، وإخضاع كافة الحقول الاجتماعية للحساب والتخطيط والتوقع ...، والعقلنة مرتبطة بالبقراطية (...). أي بالتنظيم التراتبي الإداري الصارم وبهيمنة العقلنة القانونية والصورية." (4)

أما نظرية التغير الاجتماعي، فترى في التحديث عملية انتقال تدريجي من المجتمع التقليدي التراتبي المغلق، إلى المجتمع الحديث المفتوح على كل ما هو خارجي، والمتحرر من سلطة التقاليد والسلطة السياسية التقليدية المطلقة. وهذا التحول يشمل جميع أنشطة الحياة الإنسانية ومجالاتها:

- في المجال الاقتصادي: يتم الانتقال من هيمنة نمط الإنتاج الزراعي التقليدي إلى هيمنة نمط الإنتاج الصناعي الحديث، ويصاحب هذا انتقال ونزوح السكان من القطاع الريفي إلى المناطق الصناعية الحضرية، توسع في العمران.

- في المجال السياسي: يتحول المجتمع من هيمنة النظام السياسي التقليدي المطلق، إلى نظام سياسي ديمقراطي يتميز بالمشاركة الجماهيرية الواسعة في الحياة السياسية، والتنظيم الإداري المتعدد الطبقات.

- في المجال الثقافي - الاجتماعي: " يتم الانتقال من نظام التضامن الألي وألوية علاقات القرابة الدموية، وسيادة القيم المتوارثة، إلى دينامية اجتماعية جديدة تسودها قيم ومعايير الاستقلال، والحرية النسبية للفرد في اختياراته وبالتالي مسؤولياته الفردية ووعيه الذاتي." (5)

فالتحديث بهذا المعنى يعتبر تحريرا للأفراد، وبعض الفئات الاجتماعية التي تتحمل عبء العادات والسلطات التقليدية داخل الأسرة والمجتمع، ونعني بهذه الفئات الاجتماعية الأطفال، الشباب، والنساء.

ثانيا: تحديث المجتمع الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي

لخص أحد الباحثين علاقة الاستعمار بالتحديث فقال: "كان الاستعمار قد لعب على المستوى الكوني دورين متناقضين، السيطرة والنهب من جهة، وإنجاز التحديث والتقدم من جهة ثانية (...). إن الاستعمار هو الأداة التي اتخذ عبرها التحديث طابعا كونيا." (6)

يمكن إذن أن نؤرخ لبداية ظهور التحديث في الجزائر، مع بداية الاحتلال الفرنسي عام 1830م. وإذا كان دور الاستعمار واضحا في تغير المجتمع الجزائري، فإن مضمون "التحديث" خلال الحقبة الاستعمارية (1830-1962) يستأهل منا وقفة تقييمية:

إن التحديث الذي عرفه المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي هو ناجم أساسا عن احتكاك بين ثقافتين مختلفتين، الثقافة الجزائرية التقليدية من ناحية، والثقافة الفرنسية الأوروبية الحديثة من ناحية أخرى، هو (أي هذا الاحتكاك الثقافي) يعد نوعا من التثاقف اللامتكافئ والمفروض(7)، أو هو " صدام بين ثقافتين لهما أصول تاريخية وتقاليد وتصورات ورؤى للحياة مختلفة ومتعارضة وإن إحدى هاتين الثقافتين تعتقد أنها تملك من المقومات ما يؤهلها لفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية على الثقافة الأخرى." (8)

وإذا كان التحديث يطرح نفسه دائما على أنه البديل الأمثل للثقافة التقليدية، وتكون عناصر الثقافة المادية - على عكس تلك ذات المضمون الفكري الديني والإيديولوجي- أوسع انتشارا وأسرع تقبلا من المجتمع المضيف(9)، فإن هناك حالة ناجمة عن التثاقف والتحديث المفروض في ظل السيطرة الأجنبية، ينعتها علماء

الأنثروبولوجيا بـ"التفكك الثقافي"، وهي تعبر عن " موقف لا تستبدل فيه الأشكال والنظم الثقافية القديمة المهجورة جزئياً بأشكال جديدة؛(10) فالإدارة الفرنسية ومنذ احتلالها الجزائر، انتهجت "سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي"(11)، وفرضت سياستها هذه بقوة السلاح والقانون.

إن أبرز هذه القوانين، القانون المؤرخ في 22 أبريل 1863 الذي يدعى (Senatus consulte)، وقانون 26 أوت 1873 المرسوم بقانون وارنيه (Loi Warnier). لقد عمل القانون الأول "على هدم البنى الاجتماعية السابقة للاستعمار وذلك بالقضاء على الملكية ومنح الأفراد حق الانفراد بأنصبتهم والتصرف فيها، سواء كانت أرضاً فلاحية أو رعوية، كما ألحق الأراضي التي لا مالك لها بأمالك الدولة".(12) أما القانون الثاني فجاء مكملًا لسابقه، مدعماً للملكية الفردية ومخضعاً جميع الأراضي إلى التشريع الفرنسي.

لقد كانت تهدف الإدارة الفرنسية من وراء هذه القوانين إلى اغتصاب أراضي الفلاحين وتفتيت النسيج الاجتماعي القبلي(13)، لأن القبيلة باعتبارها وحدة اجتماعية سياسية، شكلت عنصر مقاومة وعرقلة لأهدافها ومخططاتها الاستعمارية التوسعية، وكانت لهذه السياسة - التي جسدها القوانين المذكورة آنفاً - عدة نتائج أهمها، "هجرة خارجية وأخرى داخلية، قام بها الفلاحون بحثاً عن أسباب العيش، بعد أن فقد معظم الفلاحين ملكيته الزراعية، أو أن قطعة الأرض التي بقيت في حوزة البعض الآخر، لم تعد تكفي لإعالة أسرته، إما لمساحتها المحدودة، أو لقلّة الإمكانيات المادية لفلحها." (14)

أما التحولات الواقعة ما بين 1954 و1962، وهي سنوات حرب التحرير، فنتجت عنها أكبر التفككات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري في العهد الاستعماري، ولقد رصد لنا بيير بورديو وعبد المالك صياد جانبا منها في كتابهما الموسوم "Le déracinement" (الاجتثاث) (15)، أي اقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم وإجبارهم على السكن في محتشدات خصصت لهم، قصد تحقيق

إستراتيجيتين: قطع مصادر التموين ومنع الاتصال بين السكان والثوار من جهة، وإحكام السيطرة وفرض المراقبة على هؤلاء السكان المجمعين من جهة أخرى.

إن سياسة تجميع السكان في محتشدات كانت لها انعكاساتها الآتية والمستقبلية، فأهم نتائجها على المدى القصير نشوء أشكال جديدة من الألفة الاجتماعية (Sociabilité Sociale) الناجمة عن أوضاع النزوح والتشرد، ظهرت على إثرها جماعات بشرية تفلت حتى من التصنيف العلمي، فالأعداد الهائلة من الفلاحين المطرودين من أراضيهم لا يمكن أن نطلق عليهم سوى اسم "الرابطين على أبواب الحضارة" أو " مجموعات ما دون الطبقة" (16) لأنهم أصبحوا فلاحين من دون أرض، ومدنيين بعيدين كل البعد عن حياة المدينة. كما شكلت هذه المحتشدات بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي سنة 1962م الخزان الذي طعم النزوح الريفي نحو المدن.

عموما، يمكن القول إن الفترة الاستعمارية أرست قواعد التحديث المادي في الجزائر، بإنشائها بعض المدن أو الضواحي الحديثة على الطراز الأوروبي في المدن القديمة، وبإضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد، وتعميم نظام الأجور والتعامل النقدي، وفتح بعض المناجم وإنشاء بعض المدارس والمعاهد... الخ، ولكن هذا التحديث لم تستفد منه فئات الشعب الجزائري الواسعة التي ساهمت فيه وتحملت آثاره النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فظلت فقيرة ومحرومة.

ثالثا: تحديث المجتمع الجزائري في ظل الدولة الوطنية

يقول مصطفى عمر التير: "ومع أن التحديث (...) ظاهرة عالمية، فإن ظاهرة تحديث المجتمع العربي ليست صورة طبق الأصل لتجارب مجتمعات أخرى، تبدو بعض مظاهره المادية وكأنها تقليد لما جرى ويجري في المجتمعات الغربية المعاصرة، إلا أن أهم ما يميز التجربة العربية هو الدور المميز الذي لعبته الدولة

الوطنية، وهذا ما لم يحدث في المجتمعات الغربية حيث ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في مسيرة تحديثه". (17)

فحركة التحديث في الجزائر، وعلى غرار مثيلاتها في الوطن العربي تميزت بعدة خصائص، (18) أهمها أنها نشأت في ظل الهيمنة والسيطرة الأجنبية. وهي بذلك لم تكن نابعة من الذات، أي من التطور الذاتي والطبيعي للمجتمع، ثم تواصلت وتعمقت وتسارعت بعد الاستقلال بتوجيه من الدولة الوطنية، التي قامت بوضع وتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية بما توفر لها من رؤوس أموال ضخمة ناتجة عن عائدات المحروقات، ولقد صاحب ظاهرة التحديث المادي في الجزائر تحولات اجتماعية كبرى أهمها:

- تغير نمط الإنتاج.

- موجات النزوح الريفي والتحضر.

- انتشار التعليم الحكومي.

وتعتبر هذه الظواهر بمثابة العوامل التي ساهمت في تغير المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وبالتالي تغير لبنته الأساسية أي الأسرة، لذلك سوف نعرض لها بشيء من التفصيل.

تغير نمط الإنتاج: فإذا كان الطابع الزراعي - الرعوي قد هيمن على البنية الإنتاجية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، فإن حقبة الاستعمار لم تستطع إنشاء اقتصاد قائم على الصناعة، وكل ما أنجزته هو تطوير اقتصاد تصديري يرتكز بالأساس على مورد واحد، يقول الحسين بن يسعد "إن المحاصيل الزراعية ولاسيما الكروم، لعبت في تطوير الاقتصاد الجزائري نفس الدور الذي لعبه القطن في مصر والقهوة والسكر في البرازيل". (19)

فحركة التصنيع في الجزائر لم تعرف انطلاقها الحقيقية إلا مع ظهور الدولة الوطنية الحديثة المستقلة، التي انصبت جهودها على إرساء قواعد نظام صناعي حديث، وهذا ما يؤكد عبد القادر جغلون بقوله: "إن بناء قاعدة اقتصادية وطنية وعصرية تسمح بتمركز ذاتي مع تجنب تعميم العلاقات الرأسمالية، ذلك هو الطموح المؤكد للدولة الوطنية(...). إن هدف هذه الدفعة الصناعية القوية هي أن تجري خلفها باقي الاقتصاد الوطني وبشكل خاص الزراعة." (20)

ولقد تنوعت هذه الصناعة بعد الاستقلال، وتفرعت إلى صناعات ثقيلة (صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية، الصناعة البتروكيمياوية)، وصناعات خفيفة (الصناعة الغذائية، الصناعة النسيجية، صناعة الجلود والصناعات الكهرومنزلية)، وعرفت هذه الصناعة ميلاد مراكز صناعية كبرى (مركز الجزائر العاصمة - مركز وهران - مركز قسنطينة).

ورغم عوائقه المتمثلة خاصة في ضعف الصيانة، ضعف التسيير وقلة الموارد المالية، وتضخم اليد العاملة غير المؤهلة، فإن قطاع الصناعة في الجزائر أصبح يشغل أعدادا هائلة من العمال، ويساهم في الدخل الخام الوطني، وفي تنشيط التجارة الخارجية.

إن تغير نمط الإنتاج من زراعي - رعوي تقليدي إلى صناعي خدمي حديث، يعني كذلك تحولا من نمط العمل العائلي التقليدي إلى العمل الاقتصادي المأجور، وحرارا اجتماعيا ومهنيا متسارعا.

موجات النزوح الريفي و التحضر: يمكن اعتبار نزوح الفلاحين الجزائريين من قراهم نحو المدن بحثا عن عمل، جراء الحملة الواسعة التي شنتها عليهم الإدارة الفرنسية لاغتصاب أراضيهم، الحملة الأولى في تاريخ الهجرة الريفية في الجزائر، وتلت هذه الموجة موجتان، إحداهما رافقت السنوات الأولى للاستقلال، وكان معظم النازحين ريفيين ولاجئين في البلاد المجاورة (تونس والمغرب)، أما الموجة الأخرى فقد صاحبت انطلاقة التصنيع. يقول عبد القادر جغلون: "رافق الاستقلال موجة ثانية وفي هذه

المرّة ينبغي احتلال مكان المستعمر والدخول في عالم كان ممنوعاً من الآخر والاستفادة أيضاً من التحديث المكتسب، أما الموجة الثالثة فهي مصاحبة لانطلاق التصنيع." (21)

ولا شك أن التوزيع غير المتكافئ لفرص العمل ومختلف الخدمات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والترفيهية... الخ، ساهم في امتداد ظاهرة النزوح الريفي إلى يومنا هذا، وساهم في تفوق نسبة السكان في القطاع الحضري عنه في القطاع الريفي. (22)

انتشار التعليم الحكومي: لقد اقتضت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدولة الوطنية الحديثة، طلباً متنامياً على التعليم (23). كما تغير الهدف منه، فانتقل من تزويد الإدارة الفرنسية المحلية بالأعوان والموظفين العموميين، إلى تكوين الكوادر التي تحتاجها الصناعة، الزراعة والخدمات من مهندسين، وتقنيين وأطباء وصيادلة وأساتذة ومعلمين... الخ، كما أملت هذه الضرورة الاجتماعية ما يلي:

- توسع التعليم ليشمل جميع الأطوار: الابتدائي، المتوسط، الثانوي والجامعي.

- إنشاء مدارس ومعاهد وجامعات لسد احتياجات الطلب المتزايد.

- انتهاج سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته.

خلاصة:

يحمل التحديث عدة معانٍ حسب المنظورات المختلفة، سواء أكان المنظور التاريخي، أم منظور الدول النامية، أم منظور علم الاجتماع العام، أم منظور نظرية التغير الاجتماعي. وإذا كان للاستعمار دور بارز في تفكيك المجتمع الجزائري التقليدي وتدمير خصائصه القبلية، وإرساء بعض جوانب التحديث المادي، فإن للدولة الوطنية الحديثة الدور الحاسم في تحديث المجتمع الجزائري، ويعتبر تغير

نمط الإنتاج، موجات النزوح الريفي، والتحضر، وانتشار التعليم الحكومي، بمثابة أهم محركات التغيير الاجتماعي في الجزائر المستقلة.

الهوامش

- (1) ريمون بودون وفرونسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 148.
- (2) عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، ط2، سلسلة عالم المعرفة، رقم05، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985، ص6.
- (3) محمد سبيلا، "التحديث وتحولات القيم" في أكاديمية المملكة المغربية، أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، سلسلة الندوات، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ربيع 2001، ص 364 - 365.
- (4) ، ص365.
- (5) نفس المرجع ، ص368.
- (6) نفس المرجع، ص363.
- (7) يقسم باستيد أنواع الاحتكاك الثقافي أو التثاقف إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي :
- تثاقف "تلقائي"، "طبعي"، "حر". يتعلق الأمر هنا بنوع من التثاقف الغير موجه والغير مسيطر عليه، في هذه الحالة، يكون التغيير ناتج عن الاتصال البسيط، ويتم بالنسبة للتثاقفتين المعنيتين، كل حسب حتميتها للداخلية الخاصة بها.
- تثاقف منظم ولكن مفروض بالقوة، ويكون في صالح احدى الجماعتين، كما في حالة الاسترقاء أو حالة الاستعمار، هنالك نية في تحويل ثقافة الجماعة المهمين عليها على المدى القصير من أجل إخضاعها لمصالح الجماعة المهيمنة. إن هذا النوع من التثاقف يظل جزئيا ومنتشظيا، في غالب الأحيان تشعر الجماعة المهيمنة بنوع من الإخفاق في مسعاها، وتعتبر عن جهلها بالمحددات الثقافية. غالبا ما ينتج

عن هذا النوع من التثاقف تفكك ثقافي (Déculturation) بدون اكتساب خصائص ثقافية (Acculturation).

- تثاقف مخطط، مراقب، يريد أن يكون ممنهجا، ويهدف على المدى الطويل، إن التخطيط يتم انطلاقا من المعرفة المفترضة للمحددات الاجتماعية والثقافية. في النظام الرأسمالي يمكن لهذه العملية إن تنتهي إلى الإستعمار الجديد (Néocolonialisme)، أما في النظام الشيوعي فإن هذه العملية تهدف إلى بناء "ثقافة بروتيتارته" تتجاوز وتشمل "الثقافات الوطنية". أنظر

Denys Cuhe, **La notion de la culture dans les sciences sociales**, coll, approches n°08, Alger, Casbah, 1998, P61.

بالنظر إلى الأنماط التي حصرها روجيه باستيد للتثاقف، يمكن القول أن الجزائر عرفت النوع الثاني أي التثاقف المنظم والمفروض بالقوة خلال الفترة الاستعمارية التي دامت 132 سنة، أما النوع الثالث المخطط، فتعرضت له الجزائر ومازالت في ظل الدولة الوطنية الحديثة.

(8) أحمد أبو زيد، "الفيلسوف ابن البوسطجي، بيير بورديور والتجربة الجزائرية"، في العربي، العدد 530، يناير 2003، ص 118.

(9) هذا إذا سلمنا بهذه الفكرة، وذهبنا مذهب العلماء الذين يقولون بها، مثل روجيه باستيد (R.Bastide)، رينيه مونييه (R.Mounier) وليام فيلدج وأوجبران (W.F.Ogburn).

(10) محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص 226.

(11) راجع، عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي، وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830 - 1960)، ترجمة جوزف عبد الله، بيروت، دار الحداثة 1983.

(12) محمد حمداوي، "وضعية المراقو العنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي"، في إنسانيات، عدد 10، جانفي/أفريل، 2000، ص 6.

(13) يرى الباحث الجزائري أمحمد بوخيزة أن هذه العملية بلغت أوجها عام 1860، انظر:

M'hammed BOUKHOBZA, **Ruptures et transformations Sociales en Algérie**, Vol2. Alger, OPU, 1989, P560.

حول الأساليب التي استخدمها الاستعمار لانتزاع أراضي الجزائريين و تملكها للمعمرين ، راجع مثلا:

عيسى يزر، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر، 2008-2009.

(14) محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 95.

(15) راجع : Pierre BOURDIEU et Abdelmalek SAYAD, **Le Déracinement : La Crise de L'agriculture traditionnelle en Algérie**, Paris, Minuit, 1964.

(16) يرى عبد المجيد مزيان أن هناك مجموعات بشرية يصعب على الباحث الاجتماعي تصنيفها لأنها، أدنى بكثير من أدنى طبقة اجتماعية، ويفضل أن يطلق على هذه المجموعات "الرابضون على أبواب الحضارة" وكذلك "مجموعات ما دون الطبقة"، راجع: عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفة واجتماعية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1988 ، ص371.

(17) مصطفى عمر التير، "المجتمع العربي بين النمو الحضري والتحديث"، في العربي، العدد 433، ديسمبر، 1994، ص90.

(18) لخص عزت حجازي، خصائص التحديث في الوطن العربي في مايلي : الأولى: أنها لم تكن حركة ذاتية تماما، فهي لم تنبثق وتتطور نتيجة لعوامل داخلية بحثة، ولا حتى داخلية في المحل الأول؛ وأنها بدأت في ظل سيطرة استعمارية، وتأثرت في سيرتها ونتائجها بالنفوذ الأجنبي إلى حد بعيد.

الثانية: أنها كانت ومازالت حائرة بين التراث العربي الإسلامي والثقافة الأوروبية الغربية، تحاول أن تجمع بينهما دون نجاح ملحوظ وبتكلفة عالية.

الثالثة: أنها اضطرت، بسبب إيقاع العصر المتصاعد إلى السير بسرعة فائقة، فلم تتح لها ما أتيح للتجربة الأوروبية الغربية من الوقت والمحاولة والخطأ وإعادة التنظيم والتكيف.

الأخيرة: أنها لا تتم، في حالة فراغ حضاري ودون تحد، وإنما في مواجهة حضارة أجنبية مؤثرة تمارس من خلال سيادتها ضغوطا معوقة هائلة من جهة، وتقدم نماذج تغري على تبنيها من جهة أخرى. " ينظر: عزتجازي، مرجع سابق، ص 70-71.

19) Mohammed El Hocine BENIASSAD, **Economie du développement de l'Algérie: Sous – Développement et Socialisme**, Alger, OPU, 2ème éd, 1982, p9.

(20) عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسولوجية ط3، ترجمة فيصل عباس، بيروت ، دار الحداثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص224.

(21) نفس المرجع ، ص 225- 226.

(22) بخصوص الهجرة الريفية الواقعة ما بين عامي 1962-1966 وتلك الواقعة بين عامي 1967-1973، راجع مثلا:

عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، الجزائر، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، د.ت.

(23) حول وضع التعليم في الجزائر ومقاصده في عهد الاستعمار ثم بعد الاستقلال، راجع مثلا:

الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، الجزائر، موفوم للنشر، 1994.

حول سياسة الاستعمار في التعليم، راجع مثلا:

أبو خلدون ساطع الحصري، أحاديث في التربية والاجتماع، ط2، سلسلة التراث القومي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص83.

قائمة المراجع

1. أبو خلدون ساطع الحصري، أحاديث في التربية والاجتماع، ط2، سلسلة التراث القومي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
2. أحمد أبو زيد، "الفيلسوف ابن البوسطجي، بيير بورديور والتجربة الجزائرية"، في العربي، العدد 530، يناير 2003.
3. ريمون بودون وفرونسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
4. الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، الجزائر، موفوم للنشر، 1994.
5. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية ط3، ترجمة فيصل عباس، بيروت، دار الحداثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
6. عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد آتاسي، الجزائر، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، د.ت.
7. عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفة واجتماعية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
8. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي، وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830 - 1960)، ترجمة جوزف عبد الله، بيروت، دار الحداثة، 1983.
9. عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، ط2، سلسلة عالم المعرفة، رقم 05، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985.

10. عيسى يزور، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

11. محمد السويدي ، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.

12. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

13. محمد حمداوي ، "وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي"، في إنسانيات، عدد 10، جانفي/أفريل، 2000.

14. محمد سييلا، "التحديث وتحولات القيم" في أكاديمية المملكة المغربية، أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، سلسلة الندوات، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ربيع 2001.

15. مصطفى عمر التير، "المجتمع العربي بين النمو الحضري والتحديث"، في العربي، العدد 433، ديسمبر، 1994.

1. Denys Cuche, **La notion de la culture dans les sciences sociales**, coll, approches n°08, Alger, Casbah, 1998.
2. M'hammed BOUKHOBZA, **Ruptures et transformations Sociales en Algérie**, Vol2. Alger, OPU, 1989.
3. Mohammed El Hocine BENIASSAD, **Economie du développement de l'Algérie: Sous – Développement et Socialisme**, Alger, OPU, 2ème éd, 1982.

4. Pierre BOURDIEU et Abdelmalek SAYAD, **Le Déracinement : La Crise de L'agriculture traditionnelle en Algérie, Paris, Minuit, 1964.**